

31 أكتوبر 2014

07360

مذكرة
إلى

السيد مدير إدارة المؤسسات الكبرى
و السادة رؤساء المراكز الجهوية و مكاتب مراقبة الأداءات

الموضوع: حول إسناد شهادت الإغفاء من الخصم من المورد بالنسبة للمؤسسات
المصدرة كليا و المؤسسات المنتفعة بالطرح الجبائي بعنوان التصدير
في إطار القانون العام.
المرجع: - المذكرة الإدارية عدد 846 بتاريخ 04 فيفري 2014.
- المذكرة الإدارية عدد 4113 بتاريخ 11 جوان 2014.

لقد تم بمقتضى المذكرتين الإداريتين المشار إليهما بالمرجع أعلاه التنصيص على
إسناد المؤسسات المصدرة كليا و المؤسسات التي تنتفع بالطرح الجبائي بعنوان
التصدير في إطار القانون العام شهادت إغفاء من الخصم من المورد.
هذا و باعتبار أن المؤسسات المصدرة كليا التي استوفت مدة الانتفاع بالطرح الكلي
للمداخيل و الأرباح المتأتية من نشاطها و المحدد بعشر سنوات من تاريخ الإحداث
تخضع بداية من سنة 2014 للضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات، فإنه
يتعين قبل إسناد شهادت إغفاء من الخصم من المورد للمؤسسات المذكورة التثبت من
انتفاعها بالطرح الجبائي بعنوان التصدير.
وبصفة عملية أنتم مدعوون إلى اعتماد التمشي التالي:
1. بالنسبة للمؤسسات المنتفعة بنظام التصدير الكلي:

تنتفع هذه المؤسسات بالطرح الكلي للمداخيل و الأرباح لمدة عشر سنوات بداية من
تاريخ الدخول في طور النشاط الفعلي.
وعلى هذا الأساس فإنه يتعين قبل تجديد شهادت الإغفاء من الخصم من المورد
الرجوع الى شهادت الدخول في طور النشاط الفعلي و عند الاقتضاء شهادت التصريح
بالإستثمار المتعلقة بإستثمارات الإحداث دون سواها للتثبت من أن المؤسسات المعنية
لم تستوف مدة الطرح الكلي المحدد بعشر سنوات.

مع العلم و أنّ المؤسسات التي استوفت مدة الطرح الكلي بالنسبة لعملية الإحداث و لم تستوف مدة الطرح بالنسبة لعمليات التجديد و التوسعة لا يمكنها مواصلة الحصول على شهادات إعفاء من الخصم من المورد.

2. بالنسبة للمؤسسات التي تنتفع بالطرح الجبائي بعنوان التصدير في إطار القانون العام:

تنتفع هذه المؤسسات بالطرح الجبائي بعنوان مبيعاتها للمؤسسات المصدرة كليا خلال عشر سنوات بداية من أول عملية تصدير.

هذا و باعتبار أنّ الخصم من المورد لا يكون مستوجبا إذا كانت المؤسسات التي تنتفع بالطرح الجبائي بعنوان التصدير لا تزال تنتفع بالطرح الكلي لأرباحها ومداخلها المتأتية من التصدير فإنه يمكن في هذه الحالة منح هذه المؤسسات شهادات إعفاء من الخصم من المورد و ذلك بصرف النظر عن انتهاء فترة انتفاع حرقائها من المؤسسات المصدرة كليا بالطرح الكلي بعنوان التصدير من عدمه.

مع العلم و أنه يتعين وجوبا التثبت قبل إسناد شهادات الاعفاء من الخصم من المورد من تاريخ أول عملية تصدير لغاية احتساب فترة العشر سنوات.

تلغي هذه المذكرة و تعوض المذكرة الإدارية عدد 846 بتاريخ 04 فيفري 2014 و المذكرة الإدارية عدد 4113 بتاريخ 11 جوان 2014.

إنّ السيد مدير إدارة المؤسسات الكبرى و السادة رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات مدعوون للسهر على تطبيق ماورد بهذه المذكرة.

المدير العام للأداءات
الإمضاء : رياض القروي